الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4910 | الأربعاء | 20 ذي الحجة 1445 هـ | 26 يونيو 2024 م | السنة السابعة عشرة

«الاستئناف» التونسية تقر حكما ابتدائيا بسجن الغنوشي

«وكالات» : أقرت محكمة الاستئناف بتونس الاثنين حكما ابتدائيا بسجن رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي لمدة عام، وتغريمه ألف دينار (340 دولارا)، وإخضاعه لمراقبة إدارية لمدة 3 سنوات بعد انتهاء تنفيذه عقوبة السجن.

وكانت المحكمة الابتدائية بالعاصمة تونس قضت بسجن الغنوشي على خلفية دعوى سبق أن رفعها ضده أحد أعضاء نقابة أمنية «من أجل شبهات تمجيد الإرهاب والإشادة به»، بعد تأبينه أوائل العام الماضي أحد قيادات الحركة بالجنوب التونسي ووصفه بأنه «كان يقاوم الطاغوت».

وحوكم الغنوشي بالسجن مدة 15 شهرا على ذمة القضية، قبل أن يطعن بالتعقيب ضد الحكم الصادر في حقه، لتقرر محكمة التعقيب نقضه وإحالته على محكمة الاستئناف بتونس لإعادة النظر فيه.

وتصادف أن بلغ الغنوشي يوم السبت الماضي الـ83 عاما، وهو في السجن، حيث اعتبره أنصاره أكبر سجين سياسي في العالم. ويلاحق الغنوشي قضائيا بعدد من القضايا والتهم الأخرى.

وفي 17 أبريل من العام الماضي ألقت الشرطة التونسية القبض عل الغنوشي واقتادته إلى مقراتها، ليتم إيداعه السجن، ويبدأ كيل التهم له في أكثر من قضية، وهو ما اعتبر تحوّلا في الصراع السياسي بين الرئيس قيس سعيد والغنوشي.

وبعد اعتقال الغنوشي، بات توقيف الناشطين والمدونين والشخصيات السياسية الأخرى أمرا مألوفا في تونس وتتصدر قضية المعتقلين السياسيين المشهد السياسي في البلاد، خصوصا بعد أن دخل عدد منهم، في أكثر من مرة، إضرابا عن الطعام.

وفي أبريل الماضي دشن سياسيون ومفكرون هيئة دولية لمناصرة الغنوشي «تقديرا لنضالاته وإسهاماته الفكرية والسياسية، وسعيا لرفع الظلم الواقع ضده» حسب ما جاء في بيان للهيئة حينئذ.

ومن بين الأهداف التي حددتها الهيئة في بيانها، إطلاق سراح الغنوشي دون قيد أو شرط، ورفع كل المظالم المسلطة عليه، وإلغاء الأحكام القضائية ضده، وإعادة الاعتبار له «بوصفه قامة فكرية وسياسية في تونس»، والكف عن استخدام القضاء ضده هو وسائر المعارضين، و»التوقف عن استهدافه وشيطنته سياسيا وإعلاميا من طرف السلطة وأذرعها التابعة لها».

كما دعت الهيئة الجهات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى «ممارسة أقصى درجات الضغط على السلطات التونسية من أجل إخلاء المعتقلات من سجناء الرأي، واحترام المواثيق والقوانين الدولية».

الغنوشي يحيي أنصاره لدى وصوله مركز الشرطة في تونس العاصمة

خامنئي للإيرانيين: شاركوا بانتخابات الرئاسة لتقوية البلاد

المرشد الإيراني علي خامنئي

«وكالات» : مغازلاً القوميين، وساعياً إلى رفع نسب الإقبال على الانتخابات الرئاسية على عكس ما حصل في الانتخابات التشريعية الماضية، حث المرشد الإيراني علي خامنئي «كل شخص مهتم بتقوية إيران عليه المشاركة في التصويت» المرتقب يوم الجمعة من أجل اختيار خلف للرئيس الراحل إبراهيم رئيسي الذي توفي بتحطم مروحيته.

كما رأى أن «وجود إيران القوية لا يعني فقط امتلاك جميع أنواع الصواريخ فقط»، بل عبر التصويت أيضاً.

إلى ذلك، دعا الزعيم الإيراني المرشحين للرئاسة إلى عدم التحالف مع أي شخص «ينحرف» ولو قليلا عن مبادئ الثورة.

كما اعتبر في كلمة ألقاها، أمس الثلاثاء، أن من يصلح للرئاسة هو من يتمسك بمبادئ الثورة، داعياً إلى مشاركة واسعة في الانتخابات.

وقال إن «الأصلح هو من لديه إيمان صادق وخالص بأسس النظام وبمبادئ الثورة، فهذا الشخص يستطيع أن يستخدم كل إمكانيات البلاد».

ويتخوف العديد من الإيرانيين من أن تتدنى نسبة الإقبال على الاقتراع المرتقب في سيناريو شبيه بما جرى خلال الانتخابات النيابية في مارس الماضي، حيث كانت نسبة المشاركة في جميع أنحاء البلاد منخفضة بشكل قياسي.

لا سيما أن أغلب المرشحين هم من المحافظين المتشددين، باستثناء مرشح إصلاحي واحد هو مسعود بزشكيان.

إذ يتنافس في هذا الاستحقاق الذي سيعقد في 28 من الشهر الحالي، إلى جانب المرشح الإصلاحي، كل من سعيد جليلي كبير المفاوضين النوويين السابق، وعلي رضا زاكاني عمدة طهران، بالإضافة إلى محمد باقر قاليباف رئيس البرلمان، وأمير حسين غازي زاده هاشمي نائب الرئيس الراحل رئيسي، فضلا عن مصطفى بور محمدي وزير العدل السابق.

قرار قضائي فرنسي مرتقب بشأن مذكرة توقيف لبشار الأسد

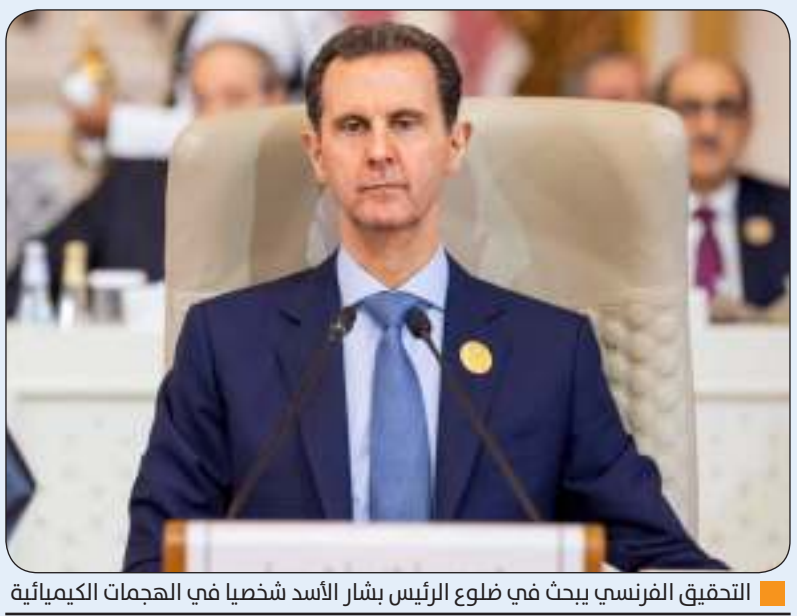
التحقيق الفرنسي يبحث في ضلوع الرئيس بشار الأسد شخصيا في الهجمات الكيميائية

«وكالات» : تصدر محكمة الاستئناف في باريس اليوم الأربعاء قرارها بالمصادقة على مذكرة توقيف بحق الرئيس السوري بشار الأسد المتهم بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية أو إلغائها.

وكانت غرفة التحقيق قد نظرت في 15 مايو الماضي في طلب مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب في فرنسا إلغاء هذه المذكرة باسم الحصانة الشخصية التي يتمتع بها رؤساء الدول في مناصبهم أمام المحاكم الأجنبية.

ومنذ عام 2021، يحقّق قضاة تحقيق من وحدة الجرائم ضد الإنسانية في محكمة باريس 2013 في عدرا ودوما بالقرب من دمشق (450 مصابا)، ويوم 21 أغسطس 2013 في الغوطة الشرقية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ألف شخص بحسب الاستخبارات الأمريكية.

وأدت تحقيقاتهم إلى إصدار 4 مذكرات توقيف في نوفمبر 2023 بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية والتواطؤ في جرائم حرب.

وتستهدف مذكرات التوقيف إلى جانب الرئيس الأسد، شقيقه ماهر القائد الفعلي للفرقة الرابعة في الجيش السوري وعميدين آخرين هما غسان عباس، مدير الفرع 450 من مركز الدراسات والبحوث العلمية السورية، وبسام الحسن، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإستراتيجية وضابط الاتصال بين القصر الرئاسي ومركز البحوث العلمية.

وتؤكد مصادر عدة مطلعة على الملف أن هذه أول مذكرة توقيف تصدرها محكمة أجنبية بحق رئيس دولة في منصبه.

ووضع قضاة التحقيق حججا «حازمة» تبرز الشروط التي يمكن بموجبها رفع دولة أجنبية الحصانة الشخصية عن رئيس دولة أخرى بهدف «فتح باب إضافي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية»، حسبما أكد مصدر مطلع لوكالة الصحافة الفرنسية.

من جهته، أكد مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب قبل الجلسة أن «القيام باستثناءات لرفع الحصانة عن رؤساء دول في مناصبهم مخصص فقط لصالح المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية».

وأكد أنه «من دون التشكيك في وجود عناصر تثبت ضلوع بشار الأسد في الهجمات الكيميائية التي ارتكبت في أغسطس 2013، أراد مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب «أن يرى محكمة عليا تبت في هذه المسألة».

وصدرت مذكرة توقيف بحق الأسد بناء على شكوى جنائية قدّمها ضحايا فرنسيون-سوريون والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير والأرشيف السوري ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح ومنظمة المدافعين عن الحقوق المدنية.

وقالت محاميتا الجهة المدعية كليمانس ويت وجان سولزر إن «الاعتراف حسبما يؤكد مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب بأن بشار الأسد يستفيد من حصانة سيكون بمثابة تأمين حماية له من أي ملاحقة قضائية في فرنسا وسيخلق حالة من الإفلات من العقاب».

ورأت المحاميتان أن «الخطورة غير العادية للوقائع من الناحية التي تتمثل بارتكاب هجمات كيميائية متكررة ضد شعبه، وصلابة ملف التحقيق الذي يثبت المشاركة المزعومة للرئيس من ناحية أخرى، أمور تدعو إلى اتخاذ قرار يسمح أخيرا للضحايا الفرنسيين والسوريين بالوصول إلى العدالة».

وسوريا ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية، ومن الممكن أن يبقى بشار الأسد الذي خلف والده حافظ في عام 2000، رئيسا حتى وفاته.

وقالت المحامية كليمانس بيكتارت التي تتولى الدفاع عن 7 ضحايا «عبرنا مرحلة تتعلق بالحصانة الوظيفية، ونأمل أن نعبر مرحلة أخرى الأربعاء».

وفي الأشهر الأخيرة، حركت عدة قرارات خطوطا تتعلق بالحصانة الوظيفية الممنوحة لعملاء دولة أجنبية.

وحُكم على 3 من كبار المسؤولين في النظام السوري في مايو الماضي بالسجن مدى الحياة إثر محاكمتهم غيابيا في فرنسا بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وقضت محكمة الجنايات بأن «الجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن تشملها هذه الحصانة حين يؤدي إسقاطها إلى حماية الإنسانية في قيمها الأساسية والعالمية».

وفي الخامس من يونيو الجاري، توصلت محكمة الاستئناف في باريس إلى النتيجة نفسها بشأن الحاكم السابق للبنك المركزي السوري (2005-2016) أديب ميالة، وقضت بأن «طبيعة الجرائم» المتهم بها «تشكل استثناء يبرر استبعاد الاستفادة من الحصانة الوظيفية».

وتشهد سوريا منذ عام 2011 نزاعا داميا تسبب بمقتل أكثر من نصف مليون شخص، ونزوح وتشريد أكثر من نصف عدد السكان.

مواجهة بحرية بين الصين واليابان حول جزر متنازع عليها

«وكالات» : اندلعت مواجهة بين سفن خفر سواحل الصين واليابان في محيط مجموعة جزر متنازع عليها في بحر الصين الشرقي، وذلك بعد أيام من هجوم أفراد من خفر السواحل الصيني على سفينة فلبينية في بحر جنوب الصين، بحسب بيانين صادرين من البلدين.

ويسير خفر سواحل البلدين دوريات متكررة في المناطق البحرية المتنازع عليها بينهما. ومن بينها تلك الجزر التي شهدت مواجهات والتي تسميها طوكيو سينكاكو، بينما تسميها بكين دياويو.

وقالت الصين الاثنين إنها اتخذت «إجراءات الرقابة اللازمة» وأبعدت 4 سفن صيد يابانية وعدة زوارق دورية في الفترة من 20 إلى 24 يونيو الجاري.

وقال متحدث باسم خفر السواحل الصيني في بيان له: «نحث اليابان على التوقف فورا عن جميع الأنشطة التي تخالف القانون في المنطقة وضمان عدم تكرار وقائع مماثلة».

من جانبه قال خفر السواحل الياباني في بيان صحفي منفصل «إن 2 من 4 سفن تابعة لخفر السواحل الصيني في المنطقة اقتربتا من سفن صيد يابانية تعمل بالمياه الإقليمية المحيطة بالجزر رغم «تحذيرهما من عدم الاقتراب ومطالبتهما مرارا بالمغادرة».

على صعيد متصل أعلن وزير الخارجية الفلبيني إنريكي مانالو أمس الثلاثاء أنه ينوي إجراء حوار مع الصين حول الاشتباك العنيف الذي وقع الأسبوع الماضي بين خفر السواحل الصيني والبحرية الفلبينية في بحر جنوب الصين.

وأوضح مانالو أمام مجلس الشيوخ الفلبيني في مانيلا أن بلاده «تأمل في عقد اجتماع ثنائي في مطلع يوليو المقبل للبحث في الحوادث الأخيرة «مشيرا إلى أن البلدين شكلا مجموعة عمل الأسبوع الماضي. ومنوها ب»أولوية الحوار وتفضيل الدبلوماسية إزاء الحوادث حتى الخطرة منها».

والأسبوع الماضي هاجم بحارة من خفر السواحل الصينيين يحملون سكاكين وفؤوسا وأسلحة بيضاء أخرى، سفينة فلبينية تقوم بمهمة إمداد للجنود الفلبينيين المتمركزين على متن سفينة عسكرية معطلة في جزيرة سكند توماس المرجانية في بحر جنوب الصين.

وتقع جزيرة سيكند توماس على مسافة حوالي 200 كيلومتر من جزيرة بالاوان الفلبينية وأكثر من ألف كيلومتر عن هاينان، أقرب جزيرة صينية كبيرة.

وأظهرت لقطات نشرها الجيش الفلبيني حول الحادثة قوارب صغيرة يقودها بحارة صينيون وهم يصرخون ويلوحون بالسكاكين ويستخدمون العصي لضرب قارب مطاط. وفقد بحار فلبيني إبهامه خلال الحادث الذي قام خفر السواحل الصينيون خلاله بمصادرة أو تدمير معدات فلبينية، بما في ذلك أسلحة نارية، وفقا للجيش الفلبيني.

وأضاف الوزير: «أبلغنا نظراءنا بحزم أنه من غير المقبول اعتبار تسليم مواد ضرورية لقواتنا استفزازا لتبرير تكثيف العمليات الصينية».

وردت بكين بأن خفر السواحل التابعين لها تصرفوا بطريقة «محترفة ومعتدلة» خلال المواجهة، موضحة أنه لم يتم اتخاذ أي «إجراء مباشر» ضد الفلبين.

من جهته قال رئيس الفلبين فرديناند ماركوس إن بلاده «لن تسمح بترهيبها أبدا»، بعد الاشتباك، لكنه أشار إلى أهمية تسوية الخلاف سلميا.

وصعدت بكين مواجهاتها مع مانيلا في الأشهر الأخيرة، مع تكثيف الصين جهودها دعما لمطالبها بالسيطرة شبه الكاملة على الممر المائي الإستراتيجي الذي تمر عبره تجارة تتجاوز قيمتها 3 تريليونات دولار سنويا.

ووقعت عدة حوادث بعدما نشرت الفلبين مهام لإمداد جنود لها يرابطون على متن سفينة حربية قديمة جانحة بالمنطقة. وتقول الصين إن لها الحق في السيادة على بحر جنوب الصين بأكمله تقريبا بما في ذلك الأجزاء التي تطالب بها الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وبروناي.

وكانت الصين قد حذرت الفلبين سابقا من التوغل في مياهها الإقليمية وأصدرت قواعد جديدة دخلت حيز التنفيذ في 15 يونيو، والتي من شأنها تطبيق قانون 2021 الذي يسمح لخفر السواحل الصيني باستخدام القوة الفتاكة ضد السفن الأجنبية في المياه التي تقول الصين إنها تابعة لها.

وتتيح القواعد الجديدة لخفر السواحل الصيني احتجاز السفن المتسللة للمنطقة لمدة 60 يوما بدون محاكمة.

أفراد خفر السواحل الصيني يحملون أسلحة بيضاء أثناء حادث مع سفينة فلبينية في بحر جنوب الصين

«رايتس ووتش» تطالب بنشر بعثة في السودان لحماية المدنيين

«وكالات» : طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش من الأمم المتحدة «العمل مع الاتحاد الأفريقي بسرعة لنشر بعثة لحماية المدنيين في السودان».

وفي منشور على حسابها عبر منصة إكس عللت المنظمة الحقوقية دعوتها تلك إلى أن الأطراف المتحاربة «قتلت المئات وأجبرت عشرات الآلاف على الفرار».

وأشارت المنظمة بالذات إلى قتل مئات المدنيين بمدينة الفاشر في ولاية شمال دارفور غربي السودان وفرار عشرات الآلاف.

وفي وقت سابق الاثنين، أعلنت الأمم المتحدة أن حوالي 143 ألف شخص نزحوا من الفاشر، جراء الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وقال مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في بيان، إن «السودان لا يزال ينزلق نحو الفوضى، مع تفاقم الأزمة الإنسانية وأثر الصراع المروع على المدنيين في الفاشر وغيرها من بؤر الصراع الساخنة».

ومنذ العاشر من مايو الماضي، تشهد الفاشر اشتباكات بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، رغم تحذيرات دولية من المعارك في المدينة، التي تعد مركز العمليات الإنسانية لكل ولايات دارفور غربي البلاد.

ومنذ منتصف أبريل 2023 يخوض الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، و»الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) حربا خلّفت نحو 15 ألف قتيل وحوالي 8.5 ملايين نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة.

وتزايدت دعوات أممية ودولية لتجنيب السودان كارثة إنسانية قد تدفع الملايين إلى المجاعة والموت، جراء نقص الغذاء بسبب القتال الذي امتد إلى 12 ولاية من أصل 18 في البلاد.